International Journal of Cultural and Religious Studies
المجلة الدولية للدراسات الثقافية والدينية
ISSN: 2752-9894
DOI: 10.32996/ijcrs
Journal Homepage: www.al-kindipublisher.com/index.php/ijcrs

زواج المسيار وأحكامه من وجهة نظر الفقهاء المعاصرين

فضل الدين مدقق[1,*]، عبدالسبحان صديقى[2]

[1] عضو الهيئة العلمية في قسم الفقه والقانون بكلية الشريعة، في جامعة بلخ، أفغانستان.

[2] عضو الهيئة العلمية في قسم العلوم والثقافة الإسلامية بكلية التربية في جامعة سمنگان، أفغانستان

تاريخ استلام البحث: 2024/09/10 **تاريخ نشر البحث: 2024/10/12** **المجلد: 4** **العدد: 4**

الملخص

مصطلح "زواج المسيار" يشير إلى نوع من الزواج يتميز بأن الزوج غالبًا ما يزور الزوجة بشكل دوري، يشبه زيارة الجيران. كلمة "مسيار" مأخوذة من "سير" وتعني الحركة والمرور، وهي مصطلح شعبي يُستخدم للدلالة على الحالة التي يتزوج فيها الرجل في إحدى المدن التي يمر بها أثناء سفره للتجارة أو طلب العلم، حيث تكون الزوجة في فترة دراسته أو تجارته. زواج المسيار هو زواج يستوفي جميع أركان وشروط الزواج الشرعي، ولكن مع اختلاف رئيسي يتمثل في أن الزوجة تتنازل عن بعض حقوقها، مثل حق النفقة، والسكن، والإقامة الليلية (المبيت)، بموجب عقد الزواج. هذا النوع من الزواج قد أصبح شائعًا في الوقت الحاضر بسبب عدم مشروعية الزواج المؤقت في المجتمعات السنية. يُعد زواج المسيار نوعًا من الزواج الذي ظهر في العصر الحديث وانتشر في بعض الدول الإسلامية بين أهل السنة، ولهذا السبب خضع للنقد والدراسة من قبل الفقهاء والعلماء. هناك اختلاف في رأي العلماء المعاصرين من أهل السنة بشأن حكم زواج المسيار؛ فبعضهم يعتبره جائزًا، بينما يعتبره آخرون حرامًا، وهناك من يرفض حكمه ويشترط التوقف. يعتبر بعض العلماء زواج المسيار زواجًا صحيحًا ومشروعًا، ولكن هناك تباين في الآراء حول شروطه. يعتقد البعض أن جميع شروط هذا الزواج صحيحة، بينما يرى آخرون أن أصل زواج المسيار صحيح، ولكن الشروط المضافة مثل شرط إسقاط حق النفقة والمبيت باطلة، ويجب على الزوجة مطالبة هذه الحقوق. كما يدعو بعض العلماء إلى أن يتحمل الزوج مسؤولياته تجاه الزوجة، ويجب عليه إدارة الأمور الزوجية بأقصى قدر من الجدية لإزالة المشكلات الحياتية. غالبًا ما يُبدي مؤيدو هذا الرأي تحفظاتهم على زواج المسيار، ويطرحون حكم الإباحة مع الكراهة بالنسبة لهذا النوع من الزواج. من جهة أخرى، حكم غالبية العلماء المتقدمين وأغلبية العلماء المتأخرين بتحريمه، مما يعكس تباينًا واضحًا في الاجتهاد الفقهي حول هذه المسألة.

الكلمات المفتاحية: الإسلام، الأحكام، الفقهاء، الزواج، المسيار.

Misyār Marriage and Its Rules According to Contemporary Jurists

Fazluddin modaqiq[1,*], Abdul Subhan sediqi[2]

[1]Professor, Department of Law and Jurisprudence, Faculty of Sharia, Balkh University. Afghanistan
[2]Professor, Department of Islamic Sciences and Culture, Faculty of Education, Samangan University. Afghanistan

Corresponding Author: Fazluddin Modaqiq, **E-mail**: modaqeqfazluddin@gmail.com

RECIEVED: 10 September 2024 **PUBLISHED:** 12 October 2024 **DOI:** 10.32996/ijcrs.2024.4.2.5

Abstract

The term "Misyār marriage" refers to a type of marriage characterized by the husband often visiting the wife periodically, similar to visiting neighbors. The word "Misyār" is derived from "sīr," which means movement and passage. It is a colloquial term used to denote the situation in which a man marries in a city he passes through while traveling for trade or seeking knowledge, where the wife resides during his study or business. Misyār marriage fulfills all the pillars and conditions of a legitimate marriage, but with a significant difference: the wife waives some of her rights, such as the right to financial support, housing, and overnight accommodation, under the marriage contract. This type of marriage has become common today due to the illegitimacy of temporary marriage in Sunni communities. Misyār marriage is considered a form of

marriage that emerged in the modern era and has spread in some Islamic countries among Sunnis, which is why it has been subject to criticism and study by scholars and jurists. There is a divergence of opinion among contemporary Sunni scholars regarding the ruling on Misyār marriage; some consider it permissible, while others regard it as forbidden, and some reject its ruling and call for its cessation. Some scholars view Misyār marriage as valid and legitimate, but there is variation in opinions regarding its conditions. Some believe that all the conditions of this marriage are valid, while others argue that the essence of Misyār marriage is correct, but they added conditions-such as the waiver of the rights to financial support and overnight accommodation-are invalid, and the wife should demand these rights. Furthermore, some scholars call for the husband to fulfill his responsibilities towards the wife and to manage marital affairs with the utmost seriousness to resolve life problems. Proponents of this view often express reservations about Misyār marriage, suggesting that its permissibility comes with a degree of disapproval. On the other hand, the majority of earlier scholars and many later scholars have ruled it as forbidden, reflecting a clear variation in jurisprudential Ijtihad regarding this issue.

Keywords: Islam, Rules, Jurists, Marriage, Misyār

المقدمة

يُعتبر الزواج أمرًا مشروعًا وهو حجر الأساس للأسرة والمجتمع، إذ إن مدى الجهد والنجاح فيه يؤثر بشكل كبير على تقدم أو انحطاط الأسرة والمجتمع. وبما أن أحد أهداف الدين الإسلامي الحنيف هو تحقيق سلامة المجتمع، فقد أُولي الزواج اهتمامًا كبيرًا. ونظرًا لأن نكاح المسيار لا يتوافر على جميع شروط وأحكام النكاح الدائم، فقد اختلفت آراء فقهاء أهل السُنَّة حول حلّيته أو حرمته. الزواج الدائم هو الزواج المثالي والمطلوب في الشريعة الإسلامية المقدسة، حيث يحقق جميع أو معظم مقاصد وأهداف الشريعة. ومع ذلك، بجانب الزواج الدائم، يوجد عند البعض نوع آخر من الزواج يُعرف بالزواج المؤقت، والذي تختلف آراء الفقهاء حوله. وفقًا لرأي فقهاء أهل السنة، فإن مشروعية الزواج المؤقت قد نُسخت، وقد اعتبروا هذا النوع من الزواج باطلًا. حيث إن المذاهب الفقهية الأربعة لأهل السنة متفقة على تحريم الزواج المؤقت. في الفقه الحديث وعند بعض العلماء الفقهاء المعاصرين، تم التطرق إلى نكاح المسيار. وفقاً لآراء الفقهاء والقانونيين المعاصرين من أهل السنة، نكاح المسيار هو زواج يعقد فيه الرجل والمرأة عقدًا شرعيًا مستوفيًا لجميع الأركان والشروط، إلا أن المرأة تتنازل عن حقها في السكن والنفقة. في الواقع، نكاح المسيار هو زواج يتم بإيجاب وقبول وشهادة الشهود بين الرجل والمرأة، ولكن المرأة تتنازل عن حقوقها المادية مثل السكن والنفقة. هذا العقد، حسب اتفاق الطرفين، يمكن أن يكون علنيًا ورسمياً، حيث يُصدر له سند في مكاتب الزواج، أو يمكن أن يكون عادياً، حيث يتفق الطرفان على الحفاظ على النسب والإرث، أو أن تكون المرأة حرة في الخروج من المنزل، لأن هذا الزواج لا يتضمن شرط النفقة. وبالتالي، إذا لم يكن هناك نفقة، فإن طاعة المرأة لزوجها لا تكون واجبة. فيما يتعلق بنكاح المسيار، لم تُجرَ حتى الآن أبحاث كثيرة حوله، ويبدو أن الموضوع من جميع الجوانب يحمل طابعًا علميًا وبحثيًا. لذلك، السؤال الرئيسي في هذا البحث هو: ما حكم نكاح المسيار من منظور فقهاء العصر؟ وقد تناول الباحث في هذا البحث الإجابة على هذا السؤال. على الرغم من اتساع نطاق الموضوع وتشعبه، فقد تم السعي إلى دراسة ومراجعة الجوانب المهمة المتعلقة بالمسألة في هذا البحث. نظرًا لبعض العوامل الفردية والاجتماعية في مجتمعات أهل السنة، مثل ارتفاع المهر وتكاليف الزواج الباهظة، وزيادة عدد النساء اللاتي بلغن سن الزواج لكن لم يتسنَّ لهن الزواج لأسباب مختلفة، وعدم تحمل المسؤولية، فإن هذا النوع من الزواج قد انتشر في بعض المجتمعات العربية. حيث يلجأ البعض إلى نكاح المسيار، الذي لا يمتلك تاريخًا طويلًا، كوسيلة للوصول إلى أهدافهم عبر قنوات غير سليمة. بينما نكاح المسيار بالكاد يمكن أن يحقق الأهداف الفردية والاجتماعية والدينية، ومن أهمها احترام حقوق وواجبات الزوجين. لذا رأينا ضرورة التعمق في التفكير وتبيين آراء ونظريات الفقهاء المعاصرين من أهل السنة، وكذلك ذكر التحديات المتعلقة بهذا النكاح، لتوفير وعي أكبر للأفراد، خصوصًا في مجتمعاتنا الإسلامية، حتى إذا كان لديهم ضرورة للزواج بهذا الشكل، يتخذوا خطواتهم بعقل مفتوح. لذلك، كلما زادت المعلومات والدراسات في هذا المجال، ارتفع مستوى وعي الناس، وسنقلل من مشاهدتنا لهذه الأنواع من الزيجات غير الشرعية وغير القانونية. النص الحاضر يسعى لتحقيق أهداف مثل: بيان حكم نكاح المسيار استنادًا إلى التعاليم الدينية، وبيان الشبهات والمشكلات الشرعية المتعلقة بنكاح المسيار في الفقه المعاصر، وإحياء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واتباعها في مسألة الزواج، وبيان العواقب الوخيمة الاجتماعية والشرعية لنكاح المسيار.في قسم سابقة البحث، ومن خلال الجهود المبذولة، وجدت كتابًا واحدًا بعنوان (نكاح المسيار والزواج المؤقت) الذي كتبه محرم علي بيقدلي، والذي نُشر في عام 1389 في مجلة فردوسي في طهران. تختلف هذه الدراسة عن العمل البحثي لدينا في أن الكتاب المذكور قد تناول فقط تعريفات ومقارنات بين هذين النوعين من الزواج؛ بينما لم يتم دراسة كيف ينظر الفقهاء من المذاهب المعاصرة إلى هذه الزيجات. كما توجد مقالة بعنوان (دراسة مقارنة بين نكاح المتعة والمسيار) التي كتبها حميد روستائي صدر آبادي ونُشرت في مجلة مباني الفقه والحقوق الإسلامية التابعة لجامعة آزاد الإسلامية في طهران. كما ذُكر، لم تتناول الأبحاث المذكورة موضوع نكاح المسيار بشكل كامل وشامل من وجهة نظر فقهاء أهل السنة المعاصرين؛ لذا فإن البحث الحاضر يهدف إلى دراسة شاملة لأحكام نكاح المسيار من منظور الفقهاء المعاصرين. طريقة البحث الحالي هي وصفية تحليلية.

مفهوم النكاح

الزواج أو النكاح في اللغة له معانٍ متعددة. كلمة "زواج" في اللغة العربية تأتي من الجذر "زوج" وتعني النكاح والازدواج والزواج. كما يُطلق عليها أيضًا مسميات مثل: عقد الزواج، والاتحاد بين الزوجين، والاقتران، والزوجية (عميد، 1369هـ.ش، ج1، ص122). كلمة الزوج هي جمع أزواج وزوجة، وجمع الجمع هو "أزواج". تعني "الزوج" في اللغة: الشريك، والنصف الآخر من الإنسان، الزوج، الزوجة، العيال، الرفيق، والقرين. كما تُستخدم أيضًا للإشارة إلى جفت الأشياء، مثل "زوجان" للدلالة على جفتين، و"زوج النعال" للدلالة على جفتين من الأحذية، و"عندي زوج حمام" للدلالة على جفتين من الحمام. وترد أيضًا في الآية الكريمة: "وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ" للإشارة إلى أن كل شيء خلق على شكل جفتين (لويس مولوف، 1386هـش، ج1، ص688). من الناحية الاصطلاحية، للنّكاح تعريفات متعددة. يُعرَّف النّكاح بأنه عقد يُبيح الاستمتاع بالمرأة من خلال الوطء والمباشرة والتقبيل والضم وما إلى ذلك، بشرط أن تكون المرأة غير محرم بسبب النسب أو الرضاع أو الصهر. بمعنى آخر، هو عقد يخول ملكية المتعة الجنسية من

المرأة، شريطة ألا تكون المرأة محرمًا بالنسب أو الرضاع أو السبب. بعبارة أخرى، هو عقد يُدخل إلى ملكية المتعة بصورة مقصودة (الزحيلي، غيرمؤرخ، ص6513).

مفهوم المسيار

توجد نظريتان حول أصل كلمة "المسيار" من حيث المعنى اللغوي يُعتقد البعض أن "المسيار" ليس له أصل لغوي، بل هو مصطلح عامي يُستخدم في منطقة نجد بالمملكة العربية السعودية ويعني "الزيارة النهارية". ويُفسر هذا النوع من الزواج بأنه يطلق على الزواج الذي يتكرر فيه الزوج بزيارة زوجته بشكل يومي، تمامًا كما يحدث مع الزيارات بين الجيران (التميمي، 1418 هـ.ش، ش 46، ص10). يُشار إلى أن هناك تعريفًا آخر لكلمة "المسيار" يستند إلى مفهوم "السير" والحركة والمرور. يُستخدم هذا المصطلح العامي للإشارة إلى حالة يقوم فيها الرجل بالزواج من امرأة في إحدى المدن التي يمر بها خلال رحلاته للتجارة أو طلب العلم، حيث يظل معها خلال فترة الدراسة أو التجارة. وقد اعتمد هذا الرأي الشيخ يوسف القرضاوي، حيث يكتب: «المسيار هو مصطلح شاع في الخليج وربما يشير إلى معنى المرور بالزوجة أو السير نحوها، وهو نوع من الزواج الذي لا يتضمن الحياة الدائمة أو السكن المشترك» (الأشقر، 1420هـ.ق، ص161). يعتقد بعض آخرون أن "المسيار" هو صيغة مبالغة من "السير". ففي اللغة، يُشير "السير" إلى المشي على الأرض (راغب الأصفهاني، 1362 هـ.ش، ص 247). وتُستخدم العبارة "سار القوم يسيرون سيراً أو مسيراً" للدلالة على أن السير يتواصل ويستمر في الاتجاه الذي يتوجهون إليه (ابن منظور، 1997م، ج 6، ص454). يقول العرب: «سار الكلام أو المثل»، بمعنى أن الكلام أو المثل يصبح شائعاً ومُنتشراً. و«المثل الساري» هو المثل الذي أصبح شائعاً بين الناس. وفقًا لهذا الرأي، يُوصَف الرجل الذي كثير السفر بـ "المسيار"، كما يُقال: «رجل مسيار و سيار». يُستخدم مصطلح "المسيار" لهذا النوع من الزواج؛ لأن فيه لا يوجد التزام بحقوق الزوجية، حيث يكون الرجل في هذا الزواج في حالة تشبه حالة الرجل الذي يسافر كثيراً، ولا يعتبر نفسه ملتزماً بحقوق الزواج التي يتطلبها مثل النفقه والسكن المشترك (الأشقر، 1420هـ.ق، ص161).

في تعريف الزواج المسيار، يُذكر: «النساء اللواتي لا يواجهن مشكلات مادية، سكنية، أو نفقية، ولكن بسبب كونهن أرامل لا يتزوج بهن أحد، يتنازلن عن حقوق النفقه والسكن والإقامة. يكون الزوج مخيراً في زيارة زوجته عندما تتاح له الفرصة، ويجب أن يتوافر في هذا الزواج جميع شروط وأركان عقد النكاح الشرعي، مثل الشهود وتحديد المهر وثبوت النسب. في هذا الزواج، يتفق الزوجان على أن تبقى المرأة في منزل والديها ولا تطالب بالسكن أو النفقه أو حق القسمة من الزوج. غالباً ما يكون هذا الزواج من جانب رجل فقير أو في حال زواجه مرة ثانية يسبب مشاكل مع زوجته الأولى. يُعقد هذا الزواج علنًا بحضور الشهود ورضا كامل من الزوجين وحضور وليّ المرأة، مع كلمات تشير إلى دوام النكاح». يُعدّ المسيار من الموضوعات الجديدة، ولا يوجد هذا الاصطلاح في الكتب الفقهية القديمة. ومع ذلك، فقد عرّفه الفقهاء والحقوقيون المعاصرون على النحو التالي: «الزواج المسيار هو نوع من الزواج يتم فيه إبرام عقد شرعي بين الرجل والمرأة مع توافر جميع الأركان والشروط، ولكن المرأة تتنازل عن حقوقها في السكن والنفقة» (تميمي، 1418هـ.ق، ش 42، ص10). يكتب وهبة الزحيلي: «المسيار هو نوع من الزواج يتم إبرامه بين الرجل والمرأة بالإيجاب والقبول، وشهادة الشهود، وحضور الولي. في هذا الزواج، تتنازل المرأة عن حقوقها المادية مثل السكن والنفقة والأبناء الذين ستنجبهم، وأيضًا عن بعض الحقوق المعنوية مثل حق القسم والمبيت. توافق المرأة في هذا الزواج على أن الرجل يزورها فقط من وقت لآخر. يمكن أن يكون هذا العقد، حسب اتفاق الطرفين، علنيًا ورسميًا بحيث يُصدر له سند، أو يمكن أن يكون سريًا. يمكن للطرفين الاتفاق على أن يتم الحفاظ على النسب والوراثة في هذا الزواج، بينما تبقى المرأة حرة في مغادرة منزلها، نظرًا لعدم وجود شرط للنفقة، حيث إن طاعة المرأة تكون واجبة فقط في حال دفع الزوج للنفقة، وإذا لم تُدفع النفقة، فلا تكون الطاعة واجبة» (زحيلى، 1428هـ.ق، ص84).

بعضهم أضاف إلى هذا التعريف قائلاً: «غالبًا ما يكون زواج المسيار زواجًا ثانيًا أو ثالثًا، ويُعتبر نوعًا من تعدد الزوجات» (أشقر، 1420هـ.ق، ص163). يقول الشيخ عبد الله بن منيع، عضو هيئة كبار العلماء في السعودية وقاضي مكة: «المسيار هو نوع من الزواج يتوفر فيه جميع أركان وشروط الزواج الشرعي. يتم هذا الزواج بإيجاب وقبول، وبتوافر الشروط المعروفة مثل رضا الطرفين، والولاية، والشهادة، والكفاءة. كما يوجد فيه مهر متفق عليه، ولصحة الزواج يجب ألا تكون هناك موانع تمنع عقد الزواج. بعد إبرام العقد، تُثبت جميع الحقوق المترتبة على عقد الزوجية من حيث النسب، والميراث، والعدة، والطلاق، وشرعية العلاقة الزوجية، والسكن، والنفقة. ومع ذلك، يتفق الزوجان على أن الزوجة لا حق لها في النفقة والمبيت (العيش المشترك)، ويكون للزوج الخيار في زيارة زوجته متى شاء» (تميمي، 1418هـ.ق، ش 46، ص 15).

تاريخ النكاح المسيار

يعتبر البعض أن الزواج المسيار هو ظاهرة جديدة بدأت في منطقة تميم في المملكة العربية السعودية، ثم انتشرت إلى مناطق ودول أخرى، ومن كان وراء الفكرة الأولى لهذا الزواج هو فهد الغنيم (تميمي، 1418هـ.ق، ش46، ص11). لكن بعض آخر يعتبرون أن طريقة الزواج المسيار لها خلفية تاريخية، وقد استندوا في ذلك إلى بعض النصوص الفقهية. على سبيل المثال، ذكر ابن قدامة في "المغني": «رجل شرط في زواجه مع امرأة أن يقضي عندها ليلة واحدة كل أسبوع، أو شرط في زواج آخر أن يدفع لها نفقة قدرها خمسة أو عشرة دراهم شهريًا، أو شرط أن يزورها في أيام معينة من الشهر» (مقدسي، غير مؤرخ، ج7، ص450). وفي المقارنة مع المسيار، يوضح البعض: «لا فرق بين ما ذكره ابن قدامة وما يُعرف الآن بعقد المسيار، إلا في الاسم، إذ أن اسم عقد المسيار هو اسم جديد». تم الاستناد إلى مسألة أخرى وهي الزواج النهاريات والليليات، أي الزواج اليومي أو الليلي. فقد ذكر الفقهاء القدامى نوعاً من الزواج يُسمى نهاريات وليليّات، ويكون على النحو التالي: «الرجل يتزوج امرأة تعمل في الليل خارج المنزل وتأتي إلى زوجها خلال النهار، أو تعمل خلال النهار وتأتي إلى المنزل عند زوجها في الليل» (شعراوي، 1422هـ.ق، ص139). وقد اختلف العلماء في حكم الزواج النهاري والليلي، وكذلك في استحقاق النفقة للزوجة في حال صحة هذا الزواج. وقد قدّم بعضهم دلائل لبطلان هذا النوع من الزواج، والتي سيتم بيانها لاحقاً.

أ) هذا النوع من الزواج لم يكن شائعًا في الأراضي الإسلامية في زمن النبي (صلى الله عليه وسلم) والخلفاء، ولذلك يعتبر هذا الزواج غير شرعي (مروذي، غير مؤرخ، ج1، ص93).

ب) هذا النوع من الزواج يتعارض من جهة مع مقتضيات عقد الزواج وقد يسبب خللاً في مقدار المهر سواء بزيادته أو بنقصانه، كما يقربه من زواج المتعة (قرافي، 1994م، ج4، ص404). وقد بين بعض العلماء الفرق بين الزواج المسيار وزواج الليليّات والنهاريّات كالتالي: «في زواج الليليّات أو النهاريّات، تكون المرأة موجودة في منزل الزوج ولا تمتلك منزلاً آخر غير منزل الزوج، والمشكلة في هذا الزواج هي ضرورة خروجها من المنزل للعمل في الليل أو النهار، بينما في الزواج المسيار، لا تقيّم المرأة في منزل الزوج ولا يتعين على الزوج دفع النفقة للمرأة، ويقوم الزوج بزيارتها متى شاء؛ لذلك، فإن المرأة في الزواج المسيار تكون حقوقها أقل مقارنةً بزواج الليليّات والنهاريّات. وقد اعتبر بعض العلماء هذا الزواج مباحًا مع الاختلاف فقط حول وجوب النفقة» (حصكفي، 1368هـ.ق، ج3، ص577).

نتائج البحث

الزواج المسيار هو نوع من الزواج الذي انتشر في السنوات الأخيرة في بعض الدول الإسلامية وأصبح موضع اهتمام من قبل عدد من النساء والرجال العرب. وبما أن أهل السنة لا يرون زواج المتعة مشروعاً؛ فقد طرح البعض الزواج المسيار كحل لتلبية احتياجات بعض الرجال والنساء الشباب. المسيار هو نوع من الزواج الدائم حيث يشترط فيه أن تتنازل المرأة عن حقها في النفقة والمبيت، ويكون الزوج حراً في زيارة المرأة متى شاء. كما تكون المرأة حرة في حياتها الشخصية دون أن يكون للزوج سيادة أو إدارة عليها. النقطة المهمة في هذا الزواج هي عدم التوازن بين حقوق وواجبات الزوجين، حيث تعاني النساء من عدم الوضوح والتكليف بشكل أكبر. في هذا المقال، تم نقد ومناقشة شروط زواج المسيار وأدلة العلماء المؤيدين والمعارضين من أهل السنة. زواج المسيار هو نوع من الزواج الذي انتشر في السنوات الأخيرة بين أهل السنة، وخاصة في دول الخليج العربي والشرق الأوسط. تناول العلماء والحقوقيون من أهل السنة هذا الزواج بالدراسة والنقاش، وقاموا بتحليله من زوايا مختلفة. تبنى البعض شرعيته واعتبروه جائزاً، بينما اعتبره آخرون غير مشروع. هذا المقال يقدم تعريفاً لزواج المسيار، يوضح الفرق بينه وبين أنواع الزواج الأخرى، يناقش شرعيته ومكانته بين أهل السنة، ويعرض آراء الفقهاء بشأنه. من الضروري في البداية تقديم لمحة عن خصائص الزواج الصحيح من وجهة نظر أهل السنة، ثم تطبيق زواج المسيار على هذه المعايير.

دراسة فقهية حول زواج المسيار

لتحديد حكم صحة زواج المسيار، يجب أن يتم الالتزام الكامل بأركان وشروط عقد الزواج. تشمل هذه الأركان في فقه أهل السنة وجود الزوجين وإنشاء الصيغة، أي الإيجاب والقبول، سواء كان ذلك من خلال التعبير اللفظي أو الكتابة أو الإشارة بالنسبة للأشخاص الصم والبكم. تنقسم شروط الزواج إلى ثلاثة أنواع: شروط الصحة، وشروط النفوذ، وشروط اللزوم. شروط الصحة في الزواج عند أهل السنة تشمل أن تكون المرأة غير محرمة على الرجل وخالية من موانع النكاح، وألّا يكون الإيجاب والقبول مقيدين بمدة، وحضور شاهدين عدلين، وتحديد الزوجين، واختيار ورضا المتعاقدين، وحضور ولي الفتاة بحسب رأي جمهور أهل السنة عدا الحنفية، ووجود المهر، وعدم وجود مرض خطر، وعدم تباني الزوج مع الشهود على كتمان الزواج حسب رأي المالكية.أما شروط نفوذ العقد فهي القواعد العامة للتكليف، والتي تشمل البلوغ، والعقل، والحرية. ويرى المالكية أنه إذا تم الزواج من قبل الزوج فإن الرشد يعتبر شرطاً للنفوذ، بينما يعتبر الشافعية والحنابلة الرشد شرطاً للصحة. الاهتمام ببنية زواج المسيار يُظهر أن هذا العقد يتضمن الأركان والشروط المذكورة أعلاه. لذلك، لا تُرى أية إشكالية خاصة في هذا السياق. ما يجب مراعاته عند دراسة زواج المسيار هو الشروط التي يتفق عليها المتعاقدون. من الواضح أن الشرط يؤثر على صحة العقد إذا كان غير مشروع أو يتعارض مع مقتضى ذات العقد. يُطلق على الشروط المخالفة للشرع والقوانين الآمرة اسم الشروط غير المشروعة. كل شرط غير ذلك، أي الشروط المباحة، في المعاملات لا إشكال فيه. الأبعاد الروحية للزواج تجعل منه عقدًا يختلف في جوانبه وطبيعته عن غيره من العقود (الزحيلي، ١٤٢٨هـ.ق، ص٢٢٠).

حكم زواج المسيار

زواج المسيار هو نوع من الزواج الذي انتشر في العصر الحديث في بعض الدول الإسلامية وبين أهل السنة، ولهذا السبب تم نقده ودراسته من قبل الفقهاء والعلماء. توجد اختلافات في الآراء بين العلماء المعاصرين من أهل السنة حول حكم زواج المسيار؛ فبعضهم يراه جائزاً، وبعضهم يراه حراماً، وآخرون يتوقفون عن إصدار حكم قاطع. يرى البعض أن زواج المسيار زواج صحيح ومشروع، لكنهم يختلفون حول شروطه. هناك من يرى أن جميع شروطه صحيحة، بينما يعتبر البعض الآخر أن زواج المسيار صحيح في أصله ولكن الشروط ضمنه، مثل شرط إسقاط حق النفقة والمبيت، باطلة، ويحق للزوجة المطالبة بها. كما يرى البعض أن الزوج ملزم بالوفاء بالتزاماته ومسؤولياته تجاه الزوجة، وأن له الرئاسة والإدارة ويجب عليه أن يسعى لحل المشاكل الحياتية بقدر الإمكان. غالبًا ما لا يفضل مؤيدو هذا الرأي هذا النوع من الزواج، ولذلك يقترحون حكم الإباحة مع الكراهة لهذا الزواج (الأشقر، 1420هـ.ق، ص178).

حكم زواج المسيار من وجهة نظر العلماء المعاصرين

توجد اختلافات بين العلماء المعاصرين من أهل السنة بشأن حكم زواج المسيار؛ فقد رأى بعضهم أنه جائز، وبعضهم اعتبره حرامًا، بينما توقف آخرون عن إصدار حكم قاطع. بعض العلماء أكدوا على جواز وصحة زواج المسيار دون الإشارة إلى الكراهة، أو اعتبروا كراهته مرتبطة بالظروف والأوضاع. وفي المقابل، هناك علماء آخرون يرون حرمة هذا الزواج. فيما يلي نستعرض آراء العلماء الذين يرون جواز زواج المسيار والذين يرون عدم جوازه.

القائلون بجواز نكاح المسيار

يرى بعض العلماء أن زواج المسيار زواج صحيح ومشروع، إلا أن هناك اختلافات في الرأي حول شروطه. يعتبر بعضهم أن جميع شروطه صحيحة، بينما يرى آخرون أن أصل الزواج صحيح، ولكن الشروط المصاحبة له، مثل شرط إسقاط حق النفقة والمبيت، باطلة، ويحق للزوجة المطالبة بها (الأشقر، 1420هـ.ق، ص178). يرى بعض العلماء أنه يجب على الزوج الوفاء بالتزاماته ومسؤولياته تجاه زوجته، ويعترفون له بدور القيادة والإدارة، مما يعني أنه يجب عليه بذل الجهد لحل مشاكل الحياة بقدر الإمكان. غالبًا ما لا يفضل مؤيدو هذا الرأي هذا النوع من الزواج، ولذلك يطرحون حكم

"الإباحة مع الكراهة" فيما يتعلق بزواج المسيار. الدكتور القرضاوي يكتب: «لست من مروجي زواج المسيار ولا أقرأ خطبة عقد لهذا النوع من الزواج. هذا الزواج مباح مع الكراهة، أي إنه حلال لكنه غير مستحب، ويُخشى أن يترتب عليه خسائر وأضرار» (المصدر نفسه، ص175).

يقول الدكتور الزحيلي عن زواج المسيار: «هذا الزواج ليس مرغوبًا فيه شرعًا؛ لأن في هذا الزواج لا تتحقق المقاصد الشرعية، مثل السكن النفسي، والإشراف على الأهل والأولاد، ورعاية الأسرة وحمايتها بشكل كامل، والتربية الشاملة» (المصدر نفسه). أما خطيب المسجد الحرام، فقد بيّن في هذا السياق: «قد يكون زواج المسيار مسببًا للأضرار من بعض النواحي؛ فهو يحقق الإحصان ولكنه ليس مصدرًا للسكون والراحة» (تميمي، 1418هـ.ق، ش 46، ص15).

يقول الشيخ عبد الله، عضو هيئة كبار العلماء في السعودية وقاضي محكمة الاستئناف: «لا أرى مانعًا من زواج المسيار، رغم أنني أراه مكروهًا وأعتبره مهينًا للمرأة وكرامتها. ومع ذلك، فإن الحق للمرأة التي وافقت وتنازلت عن حقها» (الأشقر، 1420هـ.ق، ص175). بعض العلماء صرحوا بجواز وصحة زواج المسيار دون الإشارة إلى كراهته، أو اعتبروا كراهته مرتبطة بالظروف والأوضاع (المصدر نفسه، ص176).

يمكن تلخيص القول بأن بين أهل السنة، الذين يرون جواز زواج المسيار يمكن تقسيمهم إلى ثلاث مجموعات، كما يلي:

1. الذين يعتبرون زواج المسيار صحيحًا، ولكنهم يختلفون في الشروط المترتبة على العقد. من بين هؤلاء، هناك من يقبل جميع الشروط المترتبة على العقد بالكامل، بينما يرى آخرون أن صحة الزواج تكمن في أصله فقط، ويرفضون الشروط المترتبة على العقد مثل (شرط إسقاط النفقة والمبيت)، ويعتبرون هذه الشروط باطلة، ويعتبرون أن للزوجة الحق في المطالبة بها.

2. ترى مجموعة أخرى أن الرياسة هي من خصائص الرجل، ويعتقدون أنه يجب على الرجل، فيما يتعلق بالنفقة، أن يسعى لحل مشاكل الحياة بقدر الإمكان. حكم هذه المجموعة هو "الإباحة مع الكراهة". يقول الدكتور يوسف القرضاوي: «لست من مروجي زواج المسيار ولا أقرأ خطبة عقد لهذا النوع من الزواج. هذا الزواج مباح مع الكراهة، أي إنه حلال ولكنه غير مستحب، ويُخشى أن يترتب عليه خسائر وأضرار» (المصدر نفسه).

3. المجموعة الثالثة تتخذ موقفًا أكثر تشددًا وتقول إن هذا الزواج صحيح، ويعتبرون أن إسقاط الحقوق من قبل المرأة صحيح، ويؤكدون أن ذلك حق لها.

يقول الدكتور وهبة الزحيلي بشأن زواج المسيار إنه ليس مرغوبًا فيه شرعًا، لأن هذا الزواج لا يحقق المقاصد الشرعية، مثل السكن النفسي، والإشراف الكامل على الأهل والأولاد، ورعاية الأسرة وحمايتها بشكل كامل (تميمي، 1418هـ.ق، ص5).

أ)- يعتبر زواج المسيار زواجًا صحيحًا لأنه يتوفر على أركان وشروط الزواج الصحيح، مثل الإيجاب والقبول، وشروط الزواج المعروفة مثل رضا الطرفين، والولاية، والشهادة، والكفاية، والمهر المتفق عليه. لصحة هذا الزواج يجب أن تُزال الموانع الشرعية (مثل أن تكون المرأة غير في عدة، وما إلى ذلك). بعد تحقيق ذلك للطرفين، يتم تثبيت جميع الحقوق المتعلقة بالزواج من حيث النسب والإرث، والعدة، والطلاق، واستباحة البضع، والسكن، والنفقة، وغيرها من الحقوق والواجبات. فقط يتفق الزوجان على أن الزوجة لا تملك حق المبيت أو القسم، ويملك الزوج حق زيارة الزوجة متى شاء (شعراوي، 1422هـ.ق، ص138). يكتب الزحيلي: «القاعدة في العقود الشرعية، بما في ذلك الزواج، هي الإباحة. لذا، فإن أي عقد يتوافر فيه الأركان والشروط الشرعية يُعتبر صحيحًا ومباحًا، ما لم يؤدي إلى حرام» (الأشقر، 1420هـ.ق، ص176). هذا الدليل يُعتبر من أهم الأدلة للمؤيدين لجواز وشرعية زواج المسيار.

ب)- في السنة النبوية، ورد أن سودة، إحدى زوجات رسول الله صلى الله عليه وسلم، قد منحت يومها لعائشة. ويستند الاستدلال إلى أن تنازل سودة عن حصتها لمصلحة عائشة وقبول النبي صلى الله عليه وسلم يدل على أن الزوجة يمكنها أن تسقط الحق الذي شرعه لها الشارع، مثل النفقة والمبيت.

ج)- في هذا النوع من الزواج، توجد مصالح عديدة. فهو يلبي الغريزة الفطرية ويمنع الفحشاء، وفي بعض الحالات، قد تُصبح المرأة أمًّا، ولا شك أنه يقلل من عدد النساء اللواتي لا أزواج لهن.

د)- نظرًا لوجود أنواع مشابهة من الزواج، مثل زواج النهاريات وزواج الليليات في الفقه، فإن زواج المسيار يعتبر صحيحًا أيضًا (المصدر نفسه، ص179).

القائلون بتحريم زواج المسيار

أغلب العلماء يعتبرون زواج المسيار محرمًا. يقول عبدالغفار الشريف: «زواج المسيار هو بدعة جديدة ابتكرها الأشخاص ضعيفو النفس والذين يرغبون في التخلص من مسؤوليات الأسرة، ويستخدمون هذا الزواج لتلبية احتياجاتهم الجنسية تحت مسمى شرعي؛ ولذلك، فإن زواج المسيار غير جائز حتى وإن كان بصيغة عقد شرعي».

القائلون بتحريم زواج المسيار يستندون إلى الأدلة التالية:

أ)- يتعارض عقد المسيار مع المقاصد الشرعية للزواج. فهدف الزواج في الإسلام ليس مجرد تلبية الحاجة الجنسية؛ بل إن الزواج هو سنة النبي صلى الله عليه وسلم، وقد شُرع لأغراض ومعانٍ فردية واجتماعية ودينية، مثل: المودة والرحمة، السكون والراحة، حفظ النوع البشري، الالتزام الكامل، ورعاية حقوق وواجبات الزوجين. ومع ذلك، فإن زواج المسيار لا يحقق أيًا من هذه المقاصد (الأشقر، 1420هـ.ق، ص181).

ب)- يتعارض أسلوب هذا الزواج مع نظام الزواج الذي شرعته الشريعة الإسلامية والذي كان متعارفًا بين المسلمين، حيث لا يعرف المسلمون هذا النوع من الزواج.

ج)- بعض شروط هذا الزواج تتعارض مع مقتضى العقد (مثل: اشتراط إسقاط النفقة والمبيت)، مما يؤدي إلى بطلان العقد. فالزوجة تتنازل عن حقها في النفقة والمبيت، ولكن في كثير من الحالات قد يتغير رأيها، خاصة بعد أن تدرك أسرار الحياة الزوجية وتتعرف على الحقوق التي تكتسبها شرعًا وعرفًا في الزواج.

د)- يعتبر هذا النوع من الزواج مدخلاً للفساد والإفساد، حيث يتم تقليل مقدار المهر ويقوم الزوج بعدم تحمل مسؤولية الأسرة. لذا، يصبح الزواج والطلاق سهلاً بالنسبة للزوج. قد يكون هذا الزواج سريًا وبدون حضور وليّ، مما يجعل زواج المسيار لعبة في يد أصحاب الهوى.

هـ)- في حال أنجبت المرأة في هذا الزواج طفلاً، فإن البعد عن الزوج والتواصل المحدود معه سيؤثر سلبًا على تربية الطفل وأخلاقه. بعض العلماء توقفوا في حكم هذا الزواج لأن المسألة لم تكن واضحة بالنسبة لهم وتحتاج إلى مزيد من التأمل.

"عمر بن سعود العيد"، أستاذ في كلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود، بعد أن ذكر عيوب وآثار زواج المسيار السلبية، أورد بعض أدلة القائلين بجوازه وذكر أسماء بعض العلماء الذين توقفوا في المسألة، وفي النهاية دعا إلى دراسة دقيقة ومفصلة للمسألة، حيث أن لهذا الزواج وجهين: أحيانًا يكون غير مستحب وأحيانًا يكون مستحبًا (تميمي، 1418هـ.ق، ش 46، ص15).

يكتب "إحسان بن عايش": «سبب توقف بعض العلماء في جواز زواج المسيار هو أن بعض الناس قد أساءوا استخدام هذا النوع من الزواج ووقعوا في الانحراف، كما استُغل من قبل بعض الأفراد ضعيفي النفس. وقد أُنشئت مؤسسات تحدد أسعارًا لهذا النوع من الزواج. لا شك أن هذه الحالة تثير الشكوك حول جواز زواج المسيار، وتدل الآثار السلبية العديدة لهذا الزواج على وجود فساد فيه يؤدي إلى هذه الآثار» (عتيبي، 1418هـ.ق، ص28).

كما يُقال إن عقد المسيار يتعارض مع القرآن والسنة وتعاليم الإسلام. يُشيرون إلى أن عقد المسيار يتناقض مع المقاصد الشرعية للزواج. هدف الزواج في الإسلام ليس فقط تلبية الحاجة الجنسية، بل هو سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وقد شُرع لأغراض ومعانٍ فردية واجتماعية ودينية، مثل: المودة والرحمة، السكون والراحة، حفظ النوع البشري، الالتزام الكامل، ورعاية حقوق وواجبات الزوجين. ومع ذلك، فإن زواج المسيار لا يحقق أيًا من هذه المقاصد. بعض شروط هذا الزواج تتعارض مع مقتضى العقد (مثل اشتراط إسقاط النفقة والمبيت)، مما يؤدي إلى بطلان العقد. هذا النوع من الزواج يعتبر مدخلًا للفساد، لأنه يتم فيه تقليل مقدار المهر ولا يتحمل الزوج مسؤولية الأسرة. لذا، فإن الزواج والطلاق في هذا النوع من الزواج سيكونان سهلين بالنسبة للزوج. قد يكون هذا الزواج سريًا وبدون حضور وليّ، مما يجعل زواج المسيار عرضة للاستغلال من قبل أصحاب الهوى. إذا أنجبت المرأة في هذا الزواج طفلاً، فإن البعد عن الزوج والتواصل المحدود معه سيؤثر سلبًا على تربية الطفل وأخلاقه. يكتب الملك يوسف، من فقهاء أهل السنة المعاصرين: «أساس زواج المسيار هو إسقاط الحقوق الشرعية للمرأة، وهو باطل. وذلك لأنه يتفق على إسقاط حقوق قد أوجبها الله ورسوله. من هذه الحقوق النفقة والسكن، والتي تُعطى للمرأة فور اكتسابها صفة الزوجية، أي مباشرة بعد انعقاد عقد النكاح. وقد وصف المسيار بأنه ممارسة تعود إلى عصر الجاهلية، ويعتقد أن القائلين به والعاملين به يتشبثون بالشبهات». ويشير فقيه آخر من أهل السنة إلى أن طبيعة المسيار تختلف عن زواج النهاريات أو الليليات (الذي يُشترط فيه أن يأتي الزوج فقط في الليل أو في النهار)، ويعتقد أن المسيار ليس زواجًا إسلاميًا، وأن حكمه يختلف عن ما قاله البعض بشأن جواز زواج النهاريات أو الليليات (قره‌داغي، 1998م: ص57).

مخالفة زواج المسيار لكتاب الله

هذا الزواج يتعارض مع الآية الكريمة التي يقول الله تعالى فيها: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ) «النساء: 34».

هذا الجزء يتعلق بالنفقة، وفي هذا الزواج لا يُعطى نفقة، لذا فإنهم ليسوا «قَوَّامُونَ»، وهذا يتعارض مع أمر الله تعالى. يقول الله تعالى : «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ» (الروم: 21).

وجه دلالة هذه الآية على الزواج هو تحقيق التسكين والهدوء بين الزوجين، بينما يتعارض عقد الزواج المسيار مع هذا الهدف. في الزواج المسيار، تكون الزوجة على دراية تامة بأن اختيارها يتم فقط لتلبية الرغبة الجنسية، وأن الطلاق دائمًا ما يهدد هذا الرابط (شريف، 1998م، ج 1، ص26).

قال الله تعالى: «وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ، فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ» (المؤمنون: 5-7).

الأشخاص الذين يسعون إلى غير هذين الطريقين (الزواج الشرعي أو ملك اليمين) يُعدون متجاوزين (للحلال) ويُعتبرون زناة. بعض من علماء أهل السنة يستدلون على بطلان نكاح المتعة بهذه الآية، وهذه الآية تدل على بطلان نكاح المسيار بالأولى. الزواج في الإسلام نوع واحد، والنكاح المتعة والمسيار باطلان. النكاح الصحيح في الإسلام يتطلب وجود جميع الأركان والشروط، دون أي شروط تتنافى مع مقتضى العقد أو الشريعة.

معارضة السنة مع نكاح المسيار

وقد ورد عن النبي الكبير محمد مصطفى صلى الله عليه وسلم أنه قال: «ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن» (ابن ماجة، غير مؤرخ، ج1، ص311).

بناءً على الحديث الشريف النبوي، فقد وُضعت بعض الحقوق للزوجة على عاتق الرجل، والتي تُغفل في حالة الاتفاق على نكاح المسيار، مثل إسقاط النفقة وحق المسكن وحق المبيت. هذه الاتفاقات تتعارض مع أوامر الشرع وتعد باطلة ومبطلة لعقد النكاح. وهناك أحاديث أخرى تدل على بطلان زواج المسيار.

مخالفة لطبيعة النكاح

يستلزم هذا النوع من النكاح الكتمان، في حين أن الشرع يرى أن الإعلان في النكاح ضروري، لذلك يوجب وجود الشهود. وبالتالي، فإن هذا النكاح مخالف لطبيعة النكاح.

انتهاك كرامة المرأة

يؤدي هذا النوع من النكاح إلى انتهاك كرامة النساء وتحويلهن إلى أدوات للاستغلال الجنسي. فهل بقاء المرأة وتعرضها للوقوع في الزنا لا يعتبر انتهاكًا لكرامتها؟ بالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة إشباع الغريزة الجنسية ليست أمرًا بسيطًا؛ فكثير من حالات الطلاق تحدث لأن العديد من الرجال والنساء يواجهون مشاكل في هذا المجال، ولا يمكنهم التحدث عنها مع أحد، فيلجؤون إلى الطلاق كحجة.

الاستنتاج

من المناقشات المذكورة أعلاه نستنتج ما يلي:

1. الزواج المسيار هو زواج دائم يتم فيه تنازل المرأة عن حقها في النفقة والمبيت، ويكون للزوج الحرية في زيارة المرأة متى شاء، كما تكون المرأة حرة في شؤونها الخاصة.

2. يمكن أن يؤدي زواج المسيار إلى إفساد الأهداف التي يتم من أجلها تشكيل الأسرة والتي أشار إليها القرآن الكريم، مثل السكينة، والراحة النفسية والعقلية، والمودة والرحمة، والتكاثر، وغيرها. هذا النوع من الزواج، الذي يجمع بين كونه زواجًا دائمًا وغير دائم في آن واحد، يضع المرأة في حالة من الترقب وعدم اليقين، حيث لا تعرف المرأة متى سيطلقها زوجها. لذلك، فإن هذا النوع من الزواج لا يتضمن حقوق النساء، ويهيئ الأرضية لتملص الرجال من الالتزامات الأسرية تجاه الزوجة.

3. عقد المسيار يتنافى مع مقاصد الزواج الشرعية. هدف الزواج في الإسلام ليس فقط تلبية الحاجة الجنسية، بل إن الزواج هو سنة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وقد بُينت معانيه ومقاصده الفردية والاجتماعية والدينية مثل: المودة والرحمة، والسكينة والراحة، والحفاظ على النوع البشري، والالتزام الكامل بحقوق وواجبات الزوجين. ومع ذلك، فإن زواج المسيار لا يحقق أيًا من هذه المقاصد. وبعض شروط هذا الزواج، مثل اشتراط إسقاط النفقة والمبيت، تتعارض مع مقتضى العقد، مما يؤدي إلى بطلان العقد.

4. هذا النوع من الزواج يشكل مدخلاً للفساد، حيث يُعتبر المهر فيه بسيطًا، ولا يتحمل الزوج مسؤولية الأسرة. وبالتالي، يصبح الزواج والطلاق سهلين بالنسبة للزوج. قد يكون هذا الزواج مخفيًا وبدون حضور ولي، مما يجعل زواج المسيار عرضة للاستغلال من قبل أصحاب الأهواء. وإذا أنجبت المرأة في هذا الزواج طفلًا، فإن البُعد عن الزوج وقلة الاتصال به سيكون له تأثير سلبي على تربية الطفل وأخلاقه.

5. أساس زواج المسيار مبني على إسقاط الحقوق الشرعية للمرأة، وهو باطل. لأنه يتضمن الاتفاق على إسقاط حقوق فرضها الله ورسوله، مثل النفقة والمسكن، التي تتعلق بالمرأة بمجرد دخولها في وصف الزوجية، أي فور إبرام عقد النكاح. ويعتبر زواج المسيار عملاً ينتمي إلى عصر الجاهلية، ويعتقد أن من يروج له ويعمل به يتمسكون بالشبهات.

التوصيات

فيما يلي أقدم بعض التوصيات التي تُختتم بها دراستي، على أمل أن تكون هذه التوصيات مفيدة وملائمة للقراء الكرام.

1. يُقترح على الأفراد أو الجهات التي قد قامت بارتكاب هذا النوع من الزواج بناءً على دلائل جواز زواج المسيار، أن يتوقفوا عن هذا النوع من الزواج.

2. نظرًا لأن هذا الزواج يعد أمرًا جديدًا وقد أفتى بعض الدول العربية بجوازه، يُوصى للحكام والزعماء في دولة أفغانستان الإسلامية بأن يتخذوا التدابير اللازمة لمنع دخوله إلى المجتمع قبل أن ينتشر.

3. يُقترح أن يُعرض هذا الموضوع على عدد أكبر من القراء الكرام، حتى يتمكنوا من فهم تحريمه بناءً على المعلومات المقدمة".

المصادر

القرآن الكريم

ابن منظور، محمد بن مكرّم. (1414هـ.ق). *لسان العرب*. بيروت: دار الفكر.

ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد. (غير مؤرخ). *سنن ابن ماجه*. الرياض: مكتبة المعارف.

أشقر، أسامة عمر سليمان. (1420 هـ.ق). *مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق*. الطبعة الأولى. الأردن: دار النفائس.

تميمي، أحمد. (1418 هـ.ق). *نكاح المسيار*. هولندا: مجلة الأسرة.

حصكفي، علاء الدين. (1368هـ.ش). *حاشية ابن عابدين*. الطبعة الثانية. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي.

راغب الأصفهاني، أبو القاسم. (1362هـ.ش). *مفردات راغب*. طهران: المكتبة المرتضوية.

زحيلي، وهبة. (1428 هـ.ق). *قضايا الفقه والفكر المعاصر*. دمشق: دار الفكر.

زحيلي، وهبة. (غير مؤرخ). *عقود الزواج المستحدثة وحكمها في الشريعة*. جدة: مجمع الفقه الإسلامي، الدورة 18.

شريف، محمد. (1998م). *زواج المسيار بدعة جديدة*. صحيفة الوطن، الكويت: الجمعة.

شعراوي، محمد متولي. (1422 هـ.ق). *أحكام الأسرة والبيت المسلم*. بيروت: المكتبة العصرية.

عتيبي، إحسان بن عايش. (1418 هـ.ق). *أحكام التعدد في ضوء الكتاب والسنة*. بلا مكان: الطبعة الأولى.

عميد، حسن. (1396هـ.ش). *حسن عميد*. طهران: منشورات أمير كبير.

قرافي، شهاب الدين. (1994م). *الذخيرة*. الطبعة الأولى. بيروت: دار الغرب.

لويس، مولوف. (1386هـ.ش). *قاموس المنجد*. ترجمة: بندر ريغي. طهران: منشورات الجامعة.

مروذي، إبراهيم. (غير مؤرخ). *طبقات الحنابلة*. بيروت: دار المعرفة.